مرسوم اتحادي رقم (155) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا، والتي تم التوقيع عليها في دبي بتاريخ 2 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 29 / ربيع الآخر / 1446هـ
الموافق: 1 / نوفمبر / 2024م

اتفاقية بشأن

نقل الأشخاص المحكوم عليهم

بين

حكومة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية كينيا

أن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا ويشار إليهما فيما يلي "بالدولتين"،

رغبة منهما في تسهيل اندماج الاشخاص المحكوم عليهم في المجتمع، عبر إتاحة الفرصة لهم لقضاء محكومياتهم في بلدانهم،

اتفقتا على ما يأتي:

المادة 1

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

1. **"عقوبة "** أي قرار قضائي يتضمن الحرمان من الحرية لفترة محددة بناء على جريمة جنائية.
2. **"شخص محكوم عليه"** الشخص الذي صدر ضده حكم يتضمن الحرمان من الحرية صادر في أراضي دولة العقوبة.
3. **"دولة العقوبة"** الدولة التي وقع فيها العقوبة الموقع على الشخص الذي يجوز نقله أو تم نقله.
4. **"دولة التنفيذ"** الدولة التي يجوز نقل الشخص المحكوم عليه إليها لقضاء العقوبة أو ما تبقى منها.

المادة 2

التعاون

تتعهد الدولتان إلى المدى الممكن بالتعاون في نقل الأشخاص المحكوم عليهم وفقا للشروط التي تنص عليها هذه الاتفاقية.

المادة 3

مبادئ عامة

يجوز نقل الشخص المحكوم عليه من اراضي دولة العقوبة إلى اراضي دولة التنفيذ لقضاء العقوبة الموقع عليه أو المدة المتبقية منه، وفقا للشروط التي تنص عليها هذه الاتفاقية.

المادة 4

طلب النقل

مع مراعاة أحكام المادة 8 من هذه الاتفاقية، يقدم طلب النقل من قبل دولة العقوبة، دولة التنفيذ أو الشخص المحكوم عليه او ممثله القانوني أو زوجه أو أي شخص/ أشخاص اخر يكون لهم الحق بموجب قانون أي من الدولتين لتمثيل الشخص المحكوم عليه.

المادة 5

السلطة المركزية

1. لأغراض هذه الاتفاقية تقوم السلطتان المركزيتان المعينتان بواسطة الدولتين بالاتصال عبر القنوات الدبلوماسية فيما بينهما بشأن المسائل المتعلقة بطلبات النقل.
2. تكون السلطة المركزية لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولدى حكومة جمهورية كينيا هي ديوان النائب العام.
3. في حال تغيير أية دولة لسلطتها المركزية فعليها إخطار الدولة الأخرى خطيا بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 6

الطلبات

1. تقدم طلبات النقل والمستندات الداعمة لها وفقا لهذه الاتفاقية خطيا إلى السلطة المركزية لدى الدولة المطلوب إليها وذلك عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تكون طلبات النقل والمستندات المرفقة بها باللغة الرسمية للدولة الطالبة، مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للدولة المطلوب إليها أو إلى اللغة الإنجليزية، كما يجب أن تكون موقعة ومختومة ومصدقة من قبل السلطة الطالبة. وتعفى هذه المستندات من أية إجراءات تصديق أخرى.

المادة 7

شكل ومحتوى الطلبات

1. لغرض اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم من دولة العقوبة وفقاً لهذه الاتفاقية، تقدم دولة العقوبة إلى دولة التنفيذ المعلومات والمستندات التالية:
   أ) الاسم الكامل، تاريخ ومكان ميلاد الشخص المحكوم عليه.
   ب)طبيعة، مدة وتاريخ تنفيذ العقوبة، وبيان يشير إلى المدة المتبقية منها والمعلومات المتعلقة بالتوقيف المؤقت أو بتخفيض العقوبة أو أي عنصر آخر يتعلّق بتنفيذ العقوبة، نسخة طبق الأصل عن العقوبة ونسخة عن نص القانون الذي تم تطبيقه
   ج) تقرير طبي أو اجتماعي يخص الشخص المحكوم عليه، أو أية معلومات تتعلق بعلاجه في دولة العقوبة وأية توصية بشأن متابعة هذه المعالجة في دولة التنفيذ إذا كان ذلك ضروريا.
   د) مستند يفيد بموافقة الشخص المحكوم عليه على نقله على النحو المنصوص عليه في البند 5 من المادة 8.
2. لغرض اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم من دولة التنفيذ، تقدم دولة التنفيذ المعلومات والمستندات التالية إلى دولة العقوبة:
   أ) بيان أو مستند يثبت أن الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.
   ب)نسخة عن النصوص القانونية التي تنص على أن الفعل أوالامتناع محل العقوبة الموقع يشكل جريمة في دولة التنفيذ إذا ما ارتكب في أراضيها.
   ج) بيان بما إذا كان الشخص المطلوب نقله مطلوبا، متهما، محكوما عليه في دعاوى أخرى لدى دولة التنفيذ.
   د) تعهد بعدم منح العفو الخاص للشخص المطلوب نقله دون موافقة دولة العقوبة.
3. في حال موافقة دولة العقوبة على نقل الشخص بناء على طلب مقدم من دولة التنفيذ، تنقل دولة العقوبة المعلومات والمستندات المذكورة في البند 1 من هذه المادة.

المادة 8

شروط النقل

ينقل الشخص المحكوم عليه بموجب هذه الاتفاقية وفقا للشروط الآتية:

1. أن يكون الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.
2. أن يكون الحكم نهائي وواجب التنفيذ.
3. الا تقل مدة الحكم المتبقية قضاؤها عند استلام طلب النقل عن ستة أشهر على الأقل، ما لم يتفق على غير ذلك.
4. إذا شكل الفعل أو الامتناع محل العقوبة جريمة وفقاً لقانون دولة التنفيذ إذا ارتكب في أراضيها.
5. إذا وافق المحكوم عليه خطيا على نقله، وفي حال عدم قدرته على التعبير عن إرادته خطيا، تكون الموافقة من ممثله القانوني أو زوجه أو أي شخص/ أشخاص اخر يكون لهم الحق بموجب قانون أي من الدولتين في تمثيله.
6. إذا وافقت كل من دولة العقوبة ودولة التنفيذ على النقل.

المـــادة 9

رفض طلب النقل

1. يرفض طلب النقل:

أ) إذا كان من شأن النقل المساس بسيادة دولة العقوبة، أمنها، نظامها العام أو أي مصالح جوهرية أخرى لها.

إذا كانت الجريمة التي صدر ت العقوبة بشأنها جريمة عسكرية.

ب) إذا كان تنفيذ العقوبة لدى دولة التنفيذ يختلف عن التنفيذ في دولة العقوبة، إلى المدى الذي يؤثر فيه على تنفيذ العقوبة، ما لم يتم الاتفاق حول الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.

ج) إذا لم تقدم دولة التنفيذ تعهداً بعدم تطبيق أحكام العفو الخاص على الشخص الذي سينقل كما هو منصوص عليه في المادة7 . 2. د.

2. يجوز رفض طلب النقل:

أ) إذا لم يسدد الشخص المحكوم عليه الغرامات، المصاريف القضائية، التعويض او أية أحكام مالية أخرى في دولة العقوبة.

ب) إذا أقيمت ضد الشخص المحكوم عليه دعوى قضائية أمام محاكم دولة العقوبة للمطالبة بأية مبالغ أخرى.

المادة 10

الموافقة والتحقق

على دولة العقوبة وفقا لقانونها، التحقق من أن الشخص الذي منح موافقته على النقل وفقا للبند 5 من المادة 8، قد قام بذلك طواعية وأنه على علم بما سيترتب على ذلك من نتائج.

المادة 11

تنفيذ العقوبة

1. على السلطات المختصة في دولة التنفيذ متابعة تنفيذ العقوبة وذلك وفقاً لقوانينها وبموجب المادة 12.
2. يتم تنفيذ العقوبة وفقاً لقوانين دولة التنفيذ والتي لها وحدها اتخاذ القرارات المناسبة، بشرط مراعاة أحكام المادتين 13 و14 من هذه المادة.

المادة 12

التنفيذ المستمر

تلتزم دولة التنفيذ بالطبيعة القانونية للحكم ومدته.

المادة 13

العفو العام والخاص

1. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو العام الصادر من دولة العقوبة أو دولة التنفيذ.
2. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص الصادر من دولة العقوبة.
3. لا يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص أو الإفراج تحت شرط أو عفو اخر صادر من دولة التنفيذ إلا بموافقة دولة العقوبة.

المادة 14

إنهاء التنفيذ

تنهي دولة التنفيذ الحكم حال قيام تقوم دولة العقوبة بإخطارها بأي قرار أو إجراء من شأنه إنهاء تنفيذ العقوبة.

المادة 15

معلومات بشأن التنفيذ

تبلغ دولة التنفيذ دولة العقوبة بما يأتي:

1. انقضاء العقوبة.
2. إذا فر الشخص المحكوم عليه قبل إكمال العقوبة. في تلك الحال يجب على دولة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المناسبة للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة وفقا لقانونها.
3. تقدم دولة التنفيذ، في كل حال على حدة، تقريرا دوريا بشأن تنفيذ العقوبة إذا طلبت ذلك دولة العقوبة. وفقا للمدة المتبقية من التنفيذ.

المادة 16

لا يحاكم الشخص على ذات الجرم مرتين

لا يجوز القبض على الشخص المحكوم عليه، تقديمه للمحاكمة أو إدانته في دولة التنفيذ عن ذات الجرائم التي حكم عليه بموجبها قبل نقله لدولة التنفيذ.

المادة 17

التشاور

يجوز للسلطتين المركزيتين للدولتين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز تفعيل تنفيذ هذه الاتفاقية. يجوز أيضا للسلطتين المركزيتين اتخاذ أية إجراءات عملية قد تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 18

التطبيق

تسري هذه الاتفاقية على الأحكام الصادرة قبل أو بعد سريانها.

المادة 19

النفقات

1. تتحمل دولة التنفيذ النفقات الناتجة عن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، باستثناء النفقات التي نشأت في أراضي دولة العقوبة والتي تتحملها فقط دولة العقوبة.
2. إذ ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات استثنائية في طبيعتها، فتتشاور الدولتان لتقرير الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.

المادة 20

تسوية المنازعات

يسوى اي نزاع ينشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية. إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول لاتفاق.

المادة 21

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تعفى المساعدة والإجراءات المبينة هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن تطبيق اتفاقيات دولية أخرى.

المادة 22

التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. بناءا على اكتمال أي طرف لإجراءاته الداخلية للسريان وفقا لقوانين كل طرف، على الطرفين اخطار بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد اخطار كل طرف للاخر خطيا عبر القنوات الدبلوماسية بالتقيد بالإجراءات المطلوبة في قانونه.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ إعطاء الإخطار. ومع ذلك فإن الإجراءات التي بدأت من قبل تظل محكومة بهذه الاتفاقية حتى انهائها.
5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى وإن كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل ذلك.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين اصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي.

حررت في دبي هذا اليوم 2 من شهر ديسمبر سنة 2023 .

ع/حكومة الإمارات العربية المتحدة

ع/ حكومة جمهورية كينيا

AGREEMENT ON

THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Kenya (hereinafter referred to as the "States");

Desiring to facilitate the integration of the sentenced persons into society through giving them the opportunity to serve their sentences in their own countries;

HAVE AGREED as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement the following words and terms shall bear the meanings given opposite each:

1. "**sentence**" any judicial decision involving deprivation of liberty for a limited term on account of a criminal offence.
2. "**sentenced person**" the person against whom a judgment is passed involving deprivation of liberty issued in the territory of the Sentencing State.
3. "**Sentencing State**" the State in which the sentence is imposed on the person who may be, or has been transferred.
4. "**Administering State**" the State to which the sentenced person may be transferred to serve the sentence or the remaining term thereof.

Article 2
Cooperation

The States undertake to cooperate to the extent possible regarding the transfer of sentenced persons in accordance with the terms provided for in this Agreement.

Article 3
General Principles

A sentenced person may be transferred from the territory of the Sentencing State to the territory of the Administering State in order to serve the sentence or the remaining term thereof, in accordance with the terms provided for in this Agreement.

Article 4
Request for Transfer

Subject to the provisions of Article 8 of this Agreement, transfer may be requested by the Sentencing State, Administering State, or by the sentenced person, or a legal representative or spouse or any other person(s) entitled under the law of either State to act on behalf of the sentenced person.

Article 5
Central Authority

1. For the purposes of this Agreement, the Central Authorities designated by the States shall communicate with each other through diplomatic channels in connection with the matters relating to requests for transfer.
2. The Central Authority for the Government of the United Arab Emirates shall be The Ministry of Justice and for the Government of the Republic of Kenya it shall be the Office of the Attorney General.
3. In case any State changes its Central Authority, it shall notify in writing the other State of such change, through diplomatic channels.

Article 6
Requests

1. Requests for transfer and supporting documents shall be made in writing and addressed to the central authority of the Requested State through diplomatic channels.
2. Requests for transfer and attached documents shall be made in the official language of the requesting state accompanied by a translation into the official language of the requested state or into the English language, and shall be signed, sealed and certified by the requesting authority and without any further authentication in this respect.

Article 7
Form and Contents of Request

1. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Sentencing State under this Agreement, the Sentencing State shall provide the Administering State with the following information and documents:
   a) the full name, date and place of birth of the sentenced person;
   b) the nature, duration, and date of execution of the sentence, and a statement indicating the remaining term of the sentence and the

information regarding the provisional detention or remission of the sentence or any other element relating to the execution of the sentence; a true copy of the sentence and a copy of the text of the law which has been applied;

c) a medical or social report or any other report concerning the sentenced person, if necessary, and any information regarding the treatment received in the Sentencing State and any recommendation in respect of which such treatment is to be followed in the Administering State and,

d) a document stating the consent of the sentenced person to the transfer, as mentioned in paragraph 5 of Article 8.

2. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Administering State under this Agreement, the Administering State shall forward the following information and documents to the Sentencing State;

a) a statement or a document indicating that the sentenced person is a national of the Administering State;

b) a copy of the relevant legal provisions providing that the act or omission on account of which the sentence has been imposed constitute a criminal offence in the Administering State if it is committed in its territory:

c) a statement whether the sentenced person is requested, accused, or sentenced for other cases in the Sentencing State and,

d) an undertaking not to grant pardon for the person requested to be transferred without the consent of the Sentencing State.

3. In case the Sentencing State agrees to transfer a person according to a request submitted by the Administering State, the Sentencing State shall transfer the information and documents mentioned in Paragraph 1 of this Article.

Article 8
Conditions for Transfer

The sentenced person may be transferred under this Agreement on the following conditions:

1. If the sentenced person is a national of the Administering State.
2. If the judgment is final and executable.
3. If the part of the sentence still to be served at the time of the receipt of the request is at least six months, unless otherwise agreed.
4. If the act or omission subject of the sentence constitutes an offence under the laws of the Administering State if committed in its territory.

5. If the sentenced person consents in writing to his transfer. In case of his incapacity to express in writing his interest of being transferred, transfer may be requested by a legal representative or spouse or any other person(s) entitled under the law of either State to act on behalf of the sentenced person.
6. If both the Sentencing and the Administering States agree to the transfer.

Article 9

Denial of Request for Transfer

1. A request for transfer shall be denied:
   a. if transfer would prejudice sovereignty, security, public order or any other essential interest of the Sentencing State;
   b. if the offence for which the sentence is delivered is an offence under military law;
   c. if the execution of sentence in the Administering State differs from that in the Sentencing State, to an extent that affects the execution of the sentence, unless otherwise agreed on the terms and conditions under which the request may be executed and,
   d. if the Administering State does not submit an undertaking not to grant pardon for the person to be transferred as provided for in Article 7.2.d.

2. A request for transfer may be denied:
   a. if the sentenced person has not satisfied the payment of fines, court costs, compensations or other pecuniary judgements in the Sentencing State and,
   b. if a law suit is filed against the sentenced person before the courts of the sentencing state asserting any other right to pecuniary amounts.

Article 10

Consent and Verification

The Sentencing State, according to its law shall ascertain and verify that the person giving his consent to be transferred according to paragraph 5 of Article 8 has done so voluntarily and fully aware of the consequences thereof.

Article 11
Enforcement of the Sentence

1. The competent authorities of the Administering State shall follow up the execution of the sentence according to its own laws in pursuance of Article 12.

2. Sentence shall be executed according to the laws of Administering State that has the sole right to take the appropriate decisions, subject to the provisions of Articles 13 and 14.

Article 12
Continued Execution

The Administering State shall be bound by the legal nature and term of the sentence.

Article 13
Amnesty and Pardon

1. The Sentenced person shall be subject to the general amnesty granted by the Sentencing State or the Administering State.

2. The sentenced person shall be subject to pardon granted by the Sentencing State.

3. The sentenced person shall not be subject to pardon or conditional discharge or other pardon granted by the Administering State, save with consent of the Sentencing State.

Article 14
Termination of Execution

The Administering State shall terminate the sentence as soon as it is informed by the Sentencing State of any decision or measure terminating the execution of the sentence.

Article 15
Information on Execution

The Administering State shall inform the Sentencing State of the following:

1. Expiry of the sentence.

2. If the sentenced person escapes before completion of the sentence. In such case the Administering State shall have to take the appropriate measures to arrest and commit him for trial according to the law in the Administering State.

3. The Administering State shall provide, on case by case basis, a periodic report on the execution of the sentence if so requested by the Sentencing State, and in pursuance of the remaining term of the execution.

Article 16

Ne bis in idem

A sentenced person may not be arrested, committed for trial or convicted in the Administering State for the same offences he was sentenced before transfer to the Administering State.

Article 17

Consultation

The Central Authorities of the States may consult with each other to promote the effectiveness of this Agreement. The Central Authorities may also take any practical measures that may be necessary for facilitating the implementation of this Agreement

Article 18

Application

This Agreement shall apply to the sentences delivered before or after its entry into force.

Article 19

Expenses

1. The Administering State shall bear the expenses resulting from transfer of the sentenced persons, save for expenses incurred in the territory of the Sentencing State which shall be exclusively borne by the Sentencing State.

2. If it appears that the execution of the request requires expenses of extraordinary nature, the States shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the request may be executed.

Article 20

Settlement of Disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Agreement shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 21

Compatibility with other Treaties

Assistance and procedures set forth in this Agreement shall not exempt either Party from its obligations arising from other applicable international Treaties.

Article 22

Ratification, Entry into force, Amendment and Termination

1. Upon the completion of each party's internal procedures for entry into force in compliance with each Party's laws, the Parties shall notify each other through diplomatic channels.

2. This Agreement shall enter into force on the thirtieth (30) day after each of the Parties has notified the other in writing through diplomatic channels that the procedures required by its law have been complied with.

3. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.

4. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Agreement until conclusion therein.

5. This Agreement shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement in two original texts, in the Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at Dubai this 2 day of December 2023

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA